سبل إرساء السلام المتساند بين السودان و دولة جنوب السودان في ظل نزاعات الحدود السياسية القائمة

أ. داسي سفيان [1]

الملخص :

تعالج الدراسة أحد القضايا التي باتت تطبع شكل العلاقات الداخلية و الخارجية بين الأنسجة البشرية المشكلة للدولة ، و هي قضية النزاعات الحدودية السياسية ، حيث يعد النموذج السوداني في القارة الإفريقية و احد من بين النزاعات المهددة لإستقرار الدولة و المنطقة ككل، لما لها من تأثير على السلام و الأمن الدوليين ، و ذلك بوجود أقليات و إثنيات داخل دولة السودان ،خاصة بعد إنفصال الجنوب ما أدى إلى تفاقم النزاع الحدودي حول إقاليم و مناطق و قبائل تأثرت بفعل عوامل متداخلة هيئة بيئة مناسبة لظهور هذه النزاعات الحدودية ،و نسعى من خلال هذا البحث إلى تفعيل سبل تحقيق السلام المتساند بين الدولتين وضمان تعايش أساسه حسن الجوار .

الكلمات المفتاحية : النزاعات ، الحدود السياسية ،الأمن و الإستقرار ،السلام المتساند،الحكم الراشد.

Abstract :

The study addresses one of the issues that are printed form of internal and external relations between human tissue problem of the state, and is the cause of the political border disputes, where is the Sudanese model in the African continent, one of the endangered the stability of the state and the region as a whole conflict, because of their impact on peace and security, and that the existence of minorities and ethnic groups within the State of Sudan, especially after the secession of the south which led to the aggravation of the border dispute over the provinces and regions and tribes affected by the overlapping body suitable for the emergence of these border

[1] أستاذ بقسم العلوم السياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان .

disputes environment factors, and strive through this research is to activate an interdependent ways to achieve peace between the two countries and to ensure that the basis of good neighborly coexistence.

Keywords: conflicts, political boundaries, security, stability, peace an interdependent, good governance.

مقدمة :

عرفت قضية نزاعات الحدود السياسية[1] إهتماما بالغاً على الصعيد العالمي لتصبح إحدى أهم قضايا السياسة العالمية بسبب تعاظم آثارها وتدخل المنظمات و هيئات في هذه القضية في حالات العنف طويل الأمد بين الدول والأقليات وتدويلها بإنشاء محاكم خاصة بترسيمها للتحقيق في إنتهاكات قوانينها، وفي ذات السياق ولأن إفريقيا تنتمي إلى المنظومة العالمية ولأنها القارة الأكثر تأثراً بهذه الظاهرة والتي تدعمت إستنادا إلى عوامل تاريخية كالإستعمار، وعوامل آنية تتمحور في مجملها حول طبيعة النظم السياسية الإفريقية وطرق تعاملها السلبية مع قضية الحدود السياسية ، فساهم ذلك في تعميم الظاهرة وإنتشارها على المستوى القاري،و كون دول القارة تسعى للولوج إلى مصاف الدول الديمقراطية بتبنيها لمظاهر تدل إلى حد ما على ذلك،ولكن مع إستمرار التوترات على المناطق و الأقاليم أثر سلبا على وضعية الأمن والاستقرار في الدول الإفريقية ، و لإحداث التغيير الايجابي في أي مشروع تنموي،وعليه من الواجب إيجاد الحلول الكفيلة لإحتواء الظاهرة وإداراتها .

وعلى الرغم من إستقلال معظم دول القارة الإفريقية وتزامن ذلك مع إنتشار الخطاب الوحدوي من قبل القادة ، إلا أنه وميدانيا وجدت القبائل المستفيدة وقت الإستعمار نفسها في حالة قوة وإعتبرت أحقيتها لتولي شؤون الدولة أمرا مشروعا نظرا لكفاءتها ، لتواصل

1 هناك إتجاهات لتعريف الحدود السياسية تعريفاً إصطلاحياً بعيداً عن الإتفاق شبه العام على إعتبار الحد السياسي بأنه « ذلك الخط المتصور ، الفاصل بين إقليم دولة ما عن إقليم دولة أخرى»، فالإتجاه الأول وضع الحدود السياسية في إطار الظاهرة السياسية المحكومة بعلاقات مؤقتة بتوازن القوى ولا تخضع للإستقرار أو الثبات ، بينما يرى الإتجاه الثاني أن الحدود السياسية ظاهرة تعكس قدراً من الثبات والإستقرار وحين يتم تعيين الحدود فلا مجال لإمكانية إعادة النظر فيها، بينما الإتجاه الثالث يجمع شيئاً من الإتجاهين السابقين ويخلص إلى أن الحدود السياسية هي ظاهرة سياسية لأنها خطوط للفصل بين سيادات الدول المتجاورة، وهي ظاهرة قانونية لأنها تتضمن إمتداد القانون الداخلي للدولة عبر أرجائها على النحو الذي يعبر عن وحدة وتماسك الدولة .أنظر : محمد عاشور مهدي،**الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا**، القاهرة :مركز دراسات المستقبل، 1996، ص26.

معظم النظم الإفريقية نمط سياسة الإستعمار في تعاطيه مع مشكلة النزاعات الحدودية من خلال المحاباة والتفضيل والإلتجاء إلى التحريك وتسييس الأقليات لتحقيق مكاسب ذاتية لصالح الحكام فيما يتعلق بتقسيم الثروة والمناصب ، الأمر الذي إعتبرته الأقليات المستهدفة إعتداءا وهضما لحقوقها وجعلها تعتمد على العنف كآلية لتجسيد هذه الحقوق وإيصال مطالبها إلى النظام الحاكم.

ونظراً لتشابه ظروف الدول الإفريقية من تخلف سياسي وإقتصادي وإنهيار الاندماج الوطني فيها فإن ذلك جعل من عملية تدفق النزاعات الحدودية أمرا وارداً نظراً لسهولة إختراق هذه الدول لتجعل من إنتشار النزاع من دولة إلى دول مجاورة أمراً سهلا يدعمه في ذلك التواصل الجغرافي والقرابة وغيرها من العوامل المساعدة على ذلك .

و نجد دولة السودان و جنوبه مسرحا للعنف والتخلف بكل إستحقاق إذا ما نظرنا إلى ما تخلفه مـن إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وضخامة عدد الضحايا الناجم عن الحروب ، وسوء العلاقات بين البلدين المنفصلين حديثا ،حول قضايا تخص ترسيم الحدود السياسية بينهما .

و على هذا الأساس يأتي موضوع البحث ضمن إطار إستكشافي تحليلي من أجل إستشفاف مدى حجم تأثير النزاعات الحدودية على أمن و إستقرار السودان و دولة جنوب السودان ،مع إمكانية وضع مقاربة بديلة لإرساء السلام المتساند بين الدولتين في ظل القضايا العلقة التي تخص النزاع على الحدود السياسية و ما تعرفه هذه الدولة الافريقية من إنقسامات داخلية مؤخراً بالتزامن مع إستمرارية النزاع الإثني فيها وتعدد أبعاده ومستوياته.

و من هنا الإشكالية التي تطرحها الدراسة : كيف يمكن تفعيل سبل السلام المتساند بين السودان و دولة جنوب السودان في ظل تزايد حدة نزاعات الحدود السياسية القائمة ؟

إن من أجل إرساء السلام يتطلب التأسيس لعلاقة بين بناء الدولة و إرساء السلام ، فلا يمكن مناقشة بناء الدولة في بيئة لا تنبني على قيم السلام ، كما لا يمكن التصدي لعملية إرساء السلام في بيئة تفتقر إلى بناء مؤسساتي – دولتي على قدر أدنى من التماسك .

فعملية إرساء السلام هي عملية متساندة في الأساس بمعنى أنها متعددة الأبعاد ،

متداخلة الوظائف ، متكاملة الأهداف ، و تتطلب مساراً زمنياً ،و قد لا يكون مسار خطي في كل الحالات ، و إنما تنتابها فترات من التوتر الطارئ التي قد تهدد تقدمها نحو الأهداف المسطرة لها [1].

فلابد من مراعاة بعض الاطر على غرار مستقبل العلاقات بين الدولتين ،و بناء الدولة في السوادن و دولة جنوب ،و الأخذ بمعايير الحكم الراشد لتأسيس و بناء مؤسساتي-دولتي يطبق معايير الرشادة السياسية .

أولا - مستقبل العلاقات بين دولتين لإرساء السلام :

إن مسألة التعايش السلمي وتوطين ثقافة السلام لاسيما بين الشمال و الجنوب هو التحدي الأهم أمام إدارة التنمية في السودان ، وهناك أهمية قصوى تستدعي قيادة حراك مكثف لإحياء المواثيق في التعايش السلمي بهدف إحداث الاستقرار السياسي في السودان الشمالي و الجنوبي[2] .

و يمكن وضع مجموعة من الشروط المسبقة لعملية إرساء السلام لا تتوافر إلا في ظل تفعيل تداخل المصالح بين الأطراف [3]:

- تفكيك المنظومة النزاعية التعبوية لأطراف النزاع ، بما يسمح بتقديم المساعدة العاجلة للمدنيين؛
- التأسيس للاستقرار و النظام المتساندين ، بما يضمن العودة الآمنة و الطوعية للاجئين ؛
- حماية أمن الأقليات و اللاجئين العائدين ؛
- تجريد الأطراف المنخرطة في النزاع من السلاح ؛
- القضاء على بقايا النزاع كحقول الألغام ؛
- دعم قوات الأمن الوطني طوال عملية إعادة البناء ؛

1 قادري حسين، **النزاعات الدولية** : دراسة و تحليل ، الجزائر : منشورات خير جليس ، ط1 ، 2007 ، ص 11 .

2 المهدي الصادق ، **نحو إرساء قواعد العدل و السلام و الإنصاف في دارفور** ، القاهرة :مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 2007 ، ص85.

3 Jacqueline Wilson ,**Local Peace Processes In Sudan And South Sudan** , united states institute of peace ,peace works N° 97 , Washington,2014 ,p14.

أنظر أيضا :عمر حمزاوي، **لماذا تتعثر الديمقراطيات خارج الدول الغربية ؟** نقلا عن صحيفة الحياة اللندنية ، 2009 ، على الموقع :

http://www.iraq4allnews.dk/index.php?act=view_cat&cid=1&sec=articles

- إستعادة الحد الأدنى من المعايير الاجتماعية ؛

- تشجيع المبادرة بانطلاقة سياسية جدية : نحو إرساء الديمقراطية ، حماية الأقليات و مساعدتها على الاندماج المجتمعي ، التأسيس لقيم حقوق الإنسان .

كما نرى أن بحث مسألة التعايش السلمي في إقليم آبيي مسألة ذات أهمية قصوى لا يمكن للإقليم أن يستقر بدونها، وأول خطوة في مسألة التعايش السلمي هو تمتع كافة الأطراف و القبائل في المنطقة بحقوق الآخرين من خلال التقسيم العادل للأراضي والثروات ، وبذلك ترمي إلى توسيع «**سلام نيفاشا**»، ليكون سلاماً حقيقياً على مستوى الريف ويشمل القبائل والأسر التي مستها الحرب،و يعالج جراحات المواطن والإقليم بصورة أشمل[1] ،إن السلام الذي يتحقق بقدر كبير في الإقليم لم يتأت إلا بإرادة قوية من أطراف النزاع،ولذا لا بد من المحافظة عليه،وذلك بتوطينه بين مواطني إقليم آبيي أو غيرها من المناطق التي تعرف توترا لتحديدها،من خلال تعزيزه وسط الأهالي التي عانت كثيراً ولفترة من الزمن من الحرب والاقتتال،ونعتقد أن ثقافة السلام في الآونة الأخيرة قد صارت قضية جوهرية في مختلف مسارات الدولتين و آبيي بالخصوص بل أضحت في مقدمة إهتمامات الجميع،أو هكذا يتوجب أن تكون،ومن الأهمية بمكان أن يتم الاستعانة بآليات مناسبة لنشر المزيد من ثقافة السلام والعمل الجاد لتنفيذ المشروعات التنموية الجاذبة وفقاً لأولويات كل منطقة في الدولتين.

ولعل إشاعة السلام وحل قضية القبيلتين «**المسيرية**» و «**الدينكا نقوك** «[2] تمثل ركنا أساسيا في إقليم آبيي ، وبالتالي فإن الحكومة عليها حمل رسالة التغيير نحو الأفضل وإستغلال الموارد المتاحة لاسيما نصيب الإقليم من إيرادات البترول ،واستغلالها بصورة مثلى لتنفيذ مشروعات تنموية طموحة بغرض إشباع حاجيات إنسان ما أمكن من خلال تحقيق التنمية المطلوبة،للمساهمة الفاعلة في عملية تحقيق السلام المتساند و المستدام في آبيي[3].

1 زيدان زياني ،**التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة :دراسة حالة دارفور** ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة الحاج لخضر باتنة 2009/2008 ، ص 87.

2 هي مجموعات عرقية متباينة لها لغاتها المحلية المتعددة المتواجدة في الجنوب، ومن أشهر القبائل : الدينكا والشلك والنوير والباريا والأشولي والجور واللاتوكا والمورلي والزاندى والفرتيت وهي موزعة على ستين قبيلة ذات أصول إفريقية وسودانية . أنظـر :

أحمد عبد الله آدم، **قبائل السودان نموذج التمازج والتعايش**، الخرطوم : الدار الوطنية للإعلام، 1996،ص33.

3 Amnesty International ,**Soudan-Soudan Du Sud Destruction et Désolation à Abyei** , Publications

و لتجسيد ما سبق ذكره حول إرساء السلام المتساند بين السودان و دولة جنوب السودان لابد من مراعاة الاولوية في تطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين و تطبيق سياسة حسن الجوار مع حل المسائل و القضايا العالقة بتوفير الوسائل المادية و البشرية و ذلك ما سوف نبينه على نحو الأتي:

1- علاقات دولة السودان مع دولة جنوب السودان :

ذكر الرئيس **عمر البشير** إن حكومته تريد إنهاء الصراع مع دولة جنوب السودان المستقلة حديثاً من خلال الحوار، ولكن من دون أي وساطة خارجية،وأكد عزمه إعطاء أولوية وأهمية خاصة لدولة الجنوب في مجال العلاقات الخارجية والعلاقات الحزبية،بجانب التمسك بالعلاقات المتميزة مع دول الجوار،داعيا لأهمية تعزيز التعاون والتبادل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة بين شمال والجنوب السودان والتوافق على آليات الحوار وحل النزاعات بين البلدين من دون وسيط خارجي. [1]

وقال الرئيس **عمر البشير** - في كلمة أمام أعضاء حزب المؤتمر الوطني - إن العلاقات مع «**جوبا**» مهمة للغاية، ويتعين على الجانبين حل المشكلات من دون وساطة أجنبية،مؤكداً الحاجة إلى تسوية القضايا من خلال الحوار، وأضاف أن دولة جنوب السودان الوليدة تحظى بأهمية خاصة في علاقات بلاده الخارجية،وأكد أن ما وقع بينها وبين السودان هو إنفصال سياسي لا ينبغي أن يكون إنفصالاً بين شعبين، كما حذَّر من مغبة التآمر على السودان،وأبان أن أحداث «جنوب كردفان» و»النيل الأزرق» كشفت أن نية التآمر ضد السودان وشعبه لا تزال موجودة عند البعض وأضاف في ذات السياق قائلاً : نؤكد أنه لا مساومة أو تسامح لمن يتعدى الخطوط الحمراء بالسعي لترويع الآمنين والتعدي على سلامة وأمن المواطنين،وفي السياق نفسه قال إننا نتطلع إلى تكامل التنسيق بين البلدين في المنظمات الإقليمية والقارية والدولية التي ينتميان إليها على نحو يُعزِّز مصالح الطرفين في السلام والاستقرار والتنمية، وغيرها من المجالات. وأضاف أن دولة الجنوب ستُحظى بأهمية خاصة في شبكة ارتباطاتنا الجوارية والخارجية، مؤكداً تمسك المؤتمر الوطني بالعلاقات الخارجية بالأحزاب السياسية النظيرة،مشيراً إلى الإهتمام الخاص بعلاقات المؤتمر الوطني على الساحة الإفريقية.

secrétariat international , Royaume-Uni ,2011,p15.

1 مركز الراصد ،**متابعات تحليلية لأوضاع السودان السياسية و الاقتصادية و الدولية** ،أكتوبر 2011،ص 28 .

كما أعلن الرئيس **عمر حسن البشير** ونظيره الجنوبي **سلفا كير** أن السودان وجنوب السودان سيحلان خلافاتهما من خلال الحوار ولكنهما لم يشيرا إلى إحراز أي تقدم بعد عدة لقاءات و إجتماعات عقدت .[1]

كما أعرب العديد من المهتمين و الدبلوماسيون عن أملهم بأن تخفف زيارة ريس جنوب السودان من التوترات التي تزايدت منذ الإنفصال و إنهاء مأزق في المحادثات الثنائية ، كون البلدان أخفق في الإتفاق على كيفية إقتسام إيرادات النفط و أصول أخرى وتقسيم الديون وتهدئة منطقة الحدود المشتركة والتوصل لاتفاق بشأن منطقة آبيي المتنازع عليها.

و من أجل تفعيل ذلك توجه رئيس دولة السودان بخطاب يؤكد فيه مبدأ عدم العودة إلى الحرب و بناء علاقات حسن الجوار بين البلدين الشقيقين مع وضع حد لكل أشكال العنف ، و من أجل توطيد الصلة بين الشعبين تسعى دولة السودان لإنشاء علاقات تجارية مع الجنوب للنهوض بإقتصاديات الدول ، مع وضع ميناء بور سودان المطل على البحر الأحمر ونهر النيل تحت تصرف دولة الجنوب لاستغلاله في الصادرات ، مع الابقاء على التعاون الزراعي عبر الحدود مثلا ، وهذا ما تدعم من خلال وجود نية تطبيق إتفاقية السلام 2005 بين البلدين مع الالتزام بعدم الرجوع الى الحرب والاقتتال .

2- اللجان الخمس لحل القضايا العالقة بين السودان وجنوب السودان:

شكلت جمهوريتا شمال وجنوب السودان خمس لجان لمناقشة القضايا العالقة بين الجانبين وذلك في إطار الزيارات الرسمية بين البلدين لإجراء مباحثات رسمية بين الجانبين السودانيين، وضمت هذه اللجان لجنة للعلاقات الخارجية ولجنة إقتصادية ولجنة للتعليم العالي ولجنة للشؤون الإنسانية ولجنة لأمن الحدود .

ففي الجانب الاقتصادي أوضح الجانبين أنهما إتفقا على خمس نقاط في مجال التعاون الاقتصادي تمثلت في كيفية التبادل المصرفي وإنشاء إدارة مرافق للبترول فضلاً عن تطوير التجارة عبر الحدود إضافة للحديث عن الديون.

وفيما يتعلق بملف التعليم العالي بين الدولتين تم التطرق لقضية الطلاب الجنوبيين

1 نفس المرجع ، ص 29 .

بالجامعات الشمالية وقضية الأساتذة الشماليين بالجنوب وتطرقت كذلك لجنة التعليم إلى مراجعة ما إتفق عليه في ماي 2011 إلى الاتفاقية حول وضعية الطلاب الجنوبيين في جامعات الخرطوم والنيلين وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وجامعة أم درمان الإسلامية على أن يواصلوا دراستهم حتى مرحلة التخرج ويتم تخريجهم بكلياتهم الأم (جامعات بحر الغزال – جامعة جوبا) مع توجيه الدعوة للطلاب الشماليين للدراسة بالجامعات الجنوبية،و هذا راجع الى توصل الجانبين لكثير من الحلول والمقترحات لتسهيل التعاون بين الجانبين.

وعلى صعيد العلاقات الخارجية ناقشت اللجنة تطوير العلاقات والاتفاق على إرسال كوادر من الشمال لتدريب الجنوبيين على العمل الدبلوماسي بصفة خاصة بغرض تطوير وتأهيل العديد من المؤسسات الحكومية والاستفادة من الخبرات، وتطوير وتأهيل القدرات الخارجية في المجالات الدبلوماسية والتدريب[1].

أما فيما يخص الأوضاع الإنسانية إتفقت اللجنة على وضع ملامح رئيسية للدفع بالعمل الإنساني لتكون إحدى وسائل التواصل بين الدولتين، مع الاتفاق على المواقف الدولية الخاصة بالشأن الإنساني خاصة المتعلقة بالقانون الدولي ،كما تطرقت اللجنة لمناقشة القضايا العالقة و المتنازع عليها على غرار ميناء كوستي و الحدود غير المتفق عليها ،مع توفير دعم إضافي مالي لاستيعاب العالقين الذين يرغبون في العودة الطوعية والموجودين في نهر النيل والنيل الأزرق والبحر الأحمر.

من جانب آخر ثارت مسألة الديون المترتبة على دولة السودان وحدها حيث طالبت حكومة الخرطوم نظيرتها في الجنوب بتحمل 40% من الفجوة التي يعاني منها في ميزان المدفوعات والعملات الصعبة والتي بلغت خلال الأعوام الخمسة 10.4 مليار دولار، في حين بقية هذه الشروط رهن لمساعدة جوبا للخرطوم على أن تقبل دولة السودان بإعادة مناطق آبيي وكافي كانجي وحفرة النحاس والردوم للجنوب.

-3 سياسة الحوار وحسن الجوار بين البلدين :

أكدت دولتا السودان وجنوب السودان التزامهما بالحفاظ على السلام بين البلدين، وعدم

1 نفس المرجع ، ص 30

العودة إلى مربع الحرب، وجددا حرصهما على تجاوز العقبات ونقاط الخلاف حول القضايا العالقة بين البلدين عبر الحوار والمفاوضات المشتركة. وأعربت دولة جنوب السودان عن طريق رئيسها عن ثقتها في قدرة الجانبين بالتوصل إلى حلول للقضايا التي نتجت عن إنفصال الجنوب عبر الطرق السلمية، مشيراً إلى أهمية تمكين السلام وتعزيز التعاون بين البلدين الشقيقين.

في حين وصفت جانب السودان العلاقات بين البلدين بأنها ذات خصوصية،و هي تتطلع لبناء علاقات قوية على كافة المستويات مع دولة جنوب السودان، مع الالتزام بعدم العودة إلى مربع الحرب وتمكين السلام بانتهاج مبدأ علاقات حسن الجوار ومبدأ التعاون المشترك بين البلدين وديمومة العلاقات بين الشعبين الشقيقين، وهذا ما جاء به الرئيس السوداني على هامش الزيارة التي قام بها رئيس دولة الجنوب الى الخرطوم «إن خسرنا الوحدة، فلا أقل من أن نكسب السلام والاستقرار والتنمية،إن كانت السياسية قد فصلت بين البلدين، فإن الأخوة وحقائق التاريخ والجغرافيا وتداخل القبائل وإختلاط الأنساب والحدود الممتدة والمصالح المشتركة هي روابط لا تفصلها العوائق المصطنعة والخلافات المؤقتة حول موضوعات ليست عصية على الحل إذا ما توافرت الإرادة السياسية والرغبة الصادقة في تحقيق تطلعات وآمال الشعبين، ودعا إلى أن تكون الحدود مرنة بين البلدين بما يسمح بمرور التجارة والمواطنين، ويخدم مصالحهم لتصبح نواة لتكامل إقتصادي بين البلدين في المستقبل، وجدد حرص الجانبين على التعاون الاستراتيجي بينهما في مجال البترول لضمان مصالح مشتركة على المدى الطويل.»

وشدد الطرفين على أن تحقيق الأمن والاستقرار في البلدين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنزع فتيل الأزمة وعدم تدخل أي من البلدين في الشؤون الداخلية للبلد الآخر، ومنع الأجندة الإقليمية أو دولية من زرع مواطن الصراع بين الدولتين، تجاوز كل الصراعات الكائنة ، وفتح قنوات الحوار البناء بما يخدم المصالح الإستراتيجية في الدولتين، ولإنجاح ذلك لابد من وضع الثقة إشراك أصحاب القدرة من خبراء وعلماء ونخب و أحزاب و شباب البلدين في إيجاد حلول للقضايا موضع الخلاف بين بلديهما. [1]

1 مركز الراصد ، المرجع السابق ،ص 31 - 32 .

كما أكدت السودان إستعدادها للتعاون المشترك لدعم البنيات الأساسية التي تربط السودان بدولة جنوب السودان، وفتح ميناء بورتسودان والموانئ النهرية لخدمة صادرات الجنوب إلى الخارج وفق المعايير المعمول بها دولياً، والاستفادة من الميزات النسبية للمنتجات الزراعية والصناعية في كلا البلدين، إضافة إلي تسهيل الإجراءات الإدارية والجمركية لتوسيع التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة وفق مبدأ التعامل بالمثل، ووضع كل الإمكانات المتوافرة لتوثيق التبادل الثقافي، وفتح فرص التعليم والتدريب لأبناء الجنوب بمختلف المؤسسات المتخصصة في السودان، مع تثمين التجربة الأفريقية في فض النزاعات بالطرق السلمية والمساهمة في السلام والاستقرار في الإقليم والعالم على حد سواء، زيادة على ذلك طالب السودان ببذل الجهود المشتركة لتفعيل المواقف والدعم المتبادل في المؤتمرات و اللقاءات الإقليمية والدولية،لتأكيد الالتزام بالسلام والأمن الدوليين.

ثانيا - بناء الدولة في السودان و جنوب السودان :

لقد أصبح دعم بناء الدولة نموذجا مهيمنا على إنخراط المجتمع الدولي في السياق الهش ما بعد الصراع،فعملية البناء هذه تنظر إليها المؤسسات الدولية على «أنها عملية ذاتية لتعزيز قدرات و مؤسسات و شرعية الدولة من خلال علاقات الدولة بالمجتمع «[1].

و ينظر إليها أيضا على أنها « دعم و تسيير العمليات السياسية و المؤسساتية التي يمكن أن تقوي أسس مرونة الدولة بالمجتمع «.[2]

إن العمليات المكثفة لبناء الدولة التي تتبع نهاية الصراع يمكن أن تغير بشكل أساسي علاقات القوة و العمليات السياسية و العلاقة بين الدولة و الموطنين .

ولفهم إشكاليات بناء الدولة في العلاقات الدولية الراهنة ،لا يقع خارج العلاقة بين العولمة و عدم قدرة الدولة ، فهي تزيد من تعقيد عمليات بناء الدولة طالما أنها تقوي المناطق و الطوائف و الجماعات القادرة على الارتباط بالاقتصاد العالمي بشكل مستقل عن الدولة و من أجل مقاومة التحديات داخل الدولة و خارجها ، تنشأ علاقة متداخلة بين ظواهر تمثلت في العولمة من جهة أولى ، و عدم قدرة الدولة من جهة ثانية ، و بناء الدولة

1 حمد عمر حاوي، **مقومات بناء الدولة في إفريقيا، التداخل والتواصل في إفريقيا** ، ملتقى الجامعات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية،الخرطوم : يناير2006،ص37 .

2 مؤسسة التعاون الاقتصادي و التنمية ، **بناء الدولة في الاوضاع الهشة** : نتائج أولية ،2008 ،ص 5.

من جهة ثالثة ، ساهمت هذه العلاقة أكثر في وضع عملية بناء الدولة على أجندة السياسة الدولية .

و بما أن كلى دولتي السودان تعتبرا غير قادرتين أمام تحديات داخلية و أخرى خارجية بحيث سوف نتطرق إلى تفصيل هذه التحديات لبناء مؤسسة الدولة في الجنوب و إستمرار مؤسسة الدولة في الشمال .

1 - تحديات بناء مؤسسة الدولة في الجنوب :

أ- التحديات الأمنية:

يعاني جنوب السودان من إنقسامات قبلية تتسم بالتعقيد لأسباب سياسية أحيانا ولأسباب الصّراع على الموارد في أحيان أخرى ولأسباب عرقية وثقافية في أحيان ثالثة، وقد تجلت هذه الانقسامات في حالات من الصراع الممتدة تاريخيا، كما تجددت بسبب ما أسفرت عليه إنتخابات عام 2010، حيث أنتجت المخالفات والتجاوزات الانتخابية تأثيرا سلبيا في صفوف مرشحي المعارضة وجماهير الناخبين من خارج قبيلة « **الدينكا**»، إضافة إلى بروز نوع من عدم الرضى داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان وسجل مراقبون دوليون وقوع عمليات كثيرة من الترهيب والتهديد باستخدام القوّة، وحالات تدخل في حملات مرشحي المعارضة، وعمليات إعتقال تعسفية، وهذا ما أدى إلى التدخل القوي و المباشر من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان في عملية الاقتراع، وكلها أوضاع ساهمت في حالة الاحتقان السياسي بالإضافة إلى مزاعم بوقوع حالات تزوير للنتائج النّهائية.[1]

في ذات السياق، أعلن ثلاثة من قيادات الجنوب عمليات تمرد مسلحة بدرجات متفاوتة من الحدة في أعقاب الانتخابات، وكان بين هؤلاء **جورج أثور**)متحالف سابقا مع حزب المؤتمر الوطني في الشمال(المرشح لمنصب حاكم ولاية جونجلي، **وديفيد ياوياو**) المرشح للمجلس التشريعي لجنوب السودان عن مقاطعة بيبور في ولاية جونجلي، و**جاتلواك جاي** الذي كان يأمل في ضمان تعيينه في منصب مفوض إقليمي في ولاية الوحدة، وقد أعربوا جميعا عن غضبهم وسعوا إلى فرض قوة مساومة من خلال تنظيم قوات وشن هجمات

1 مارينا أوتاوي،مي السعداني،**السودان من الصراع الى الصراع**،مؤسسة كارينغي للسلام الدولي،الشرق الاوسط،ماي 2012،ص8 .

ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان ومنشآت الحكومة الموجودة في مناطقهم، ومع حالة القصور في إدارة التنوع في النطاق الجنوبي، وإقتصار الموارد الاقتصادية على النفط الذي تتطلب عملية إنتاجه إدارة راشدة للعلاقات القبلية بين «**الدينكا**» التي حازت السلطة و«**النوير**» التي تقع مناطق النفط في أراضيها، حيث يكون حجم التحديات كبير في دوائر صناعة القرار الجنوبية في شأن تأمين إستخراج النفط و توزيع عوائده بما يضمن الاستقرار الجنوبي.[1]

و يأتي هذا التحدّي متوازيا مع الحاجة الملحة إلى عملية إسناد شامل لدعم قدرات العنصر البشري الجنوبي، ورفع مستوى قدراته لإدارة مفاصل الدولة، وهي حالة من الممكن فيها ارتهان الإرادة الجنوبية للأطراف القادرة على إنجاز عملية الدعم الشامل، ومن الممكن الإقدام على الاستجابة المطلقة للمخططات الغربية فيما يتعلق بإنشاء تحالفات بين جنوب السودان وغربه على حساب المركز.

وفي هذه الحالة سوف يتمكن المركز من إنشاء التحالفات الإقليمية الداعمة له، وسوف يتحول السودان إلى ساحة لإدارة الصّراعات الدولية والإقليميّة على المستوى الأفريقي، كما سينفتح كل من شمال السودان وجنوبه على سيناريوهات التجزئة والتفتيت مرة أخرى و هذا ما يهدد عملية بناء الدولة في جنوب السودان و استمرارها في الشمال .

و للخروج من هذا المأزق لابد من النظر لمطالب الجماعات الطائفية والإثنية وحقوقها بالمساواة السياسية في إدارة السلطة والثروة، ومصالحها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بمستوياتها المادية والرمزية، ويتطلب ذلك إقامة نظام ديمقراطي قائم على الشراكة والمساواة الكاملة والتعددية وتبادل السلطة، وكذلك تعزيز قدرات الدولة على مواجهة النزعات الشمولية والاستبدادية لدى الجماعات والأفراد المشاركين في النظام السياسي .

وفي هذا الإطار، يمكن المواءمة بين متطلبات إقامة نظام قائم على اللامركزية ودرجة أكبر من تمثيل الجماعات الإثنية والعرقية وضمان حقوقها، مع ضرورة بناء دولة قوية محصنة ضد التهديدات الداخلية والإقليمية والدولية، كما تتطلب مهمات مشروع الدولة المدنية

1 أماني الطويل ،**مستقبل السودان :واقع التجزئة و فرص الحرب**،المعهد العربي للأبحاث و دراسة السياسات،على الموقع : www.dohainstitute.org ، بتاريخ 2013/02/03.

ترسيخ جهود الاندماج المجتمعي ، وتعزيز الهوية الوطنية ، من خلال تأكيد مبدأ التنوع داخل الوحدة، وإدارة التعددية السياسية والثقافية، من خلال التقريب بين قدرات النظام السياسي وقدرات الجماعات الإثنية والطائفية وتنظيمها.

ب- التحوّل الديمقراطي:

تواجه عملية التحول الديمقراطي في السوادن و جنوبه مجموعة من المعيقات السياسية و الدستورية و الإقتصادية والإجتماعية و الأمنية ، حيث إلى جانب مشكلة الإنفصال و السلامة الحدودية و الاقليمية ،توجد ضعف الاحزاب وهشاشة المجتمع المدني و تكريس الطائفية السياسية و غياب الحوار و الوعي ، و أيضا غياب التوافق السياسي على مسائل مختلفة ، و بروز الصراع على أساس طائفي و عرقي فضلا عن تدهور الاوضاع المعيشية و تنامي الاعمال المسلحة المتفرقة [1].

و مع إحتكام الحركة الشعبية للسطلة في جنوب السودان،على رغم من كونها ليست الممثل الوحيد للشعب السوداني الجنوبي ،كون إنتخابات 2010 عرفت عمليات تزوير واسعة النطاق و بحكم أنها مباركة و مدعومة من قبل الولايات المتحدة الامريكية و حلفائها غض عنها المجتمع الدولي الطرف و تجاوزها إستجابة لمتطلبات تجزئة السودان[2].

و خلال الفترة الانتقالية حدث تحولٌ في الفضاء السياسي بجنوب السودان،و الذي كان مرتقبا منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل سنة 2005 ،و بموجبه توحدت المجتمعات العرقية والسياسية الجنوبية حول هدف مشترك هو تقرير المصير المشترك ، و بعد الإستفتاء والتصديق على نتائجه، بدأت النزاعات السياسية في الظهور من جديد و تكثفت المناورات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والأحزاب المعارضة الجنوبية في شأن تكوين الحكومة الإنتقالية وسلطاتها والمدة الزمنية للمرحلة الإنتقالية إذ ترغب الحركة الشعبية لتحرير السودان في التحرك نحو وضع دستور إنتقالي من بين كل ما يجب عمله قبل الاستقلال، في حين تخشى المعارضة من أن تكون الحركة الشعبية لتحرير السودان بصدد التلاعب بالعملية

1 برنامج الامم المتحدة الانمائي ،المنتدى الدولي حول :**مسارات التحول الديمقراطي** ،تقرير موجز حول التجارب الدولية و الدروس المستفادة والطريق قدما ،6-5 جوان 2011 ،ص7.

2 مارينا اوتاوي ،مي السعداني ،المرجع السابق، ص 9 .

من أجل تعزيز سلطتها[1].

وأدت سياسة التحكم الفردي للحركة الشعبية لتحرير السودان إلى تهديد عملية بناء الثقة التي أنشأتها بين مختلف الأطراف والأحزاب السياسية في أواخر 2010 ،حيث تسببت سوء الإدارة السياسية لمثل هذه العمليات في إثارة الخصومة بين الأحزاب المعارضة، وخصوصًا في وقت تتطلب فيه التحدّيات المرتبطة بعملية بناء الدولة وإدارة المخاوف الأمنية الداخلية جعل الوحدة الجنوبية هي المطلب الأساس[2] ،إلا أن قيادات الحركة الشعبية لم تدرك حتى الآن أن عمليات التحوّل الديمقراطي ليست تهديدًا لسلطتها بل هي استثمار في الاستقرار والحكم الشرعي.

و في ظل مشكلة عدم التوافق السياسي إقترن جنوب السودان في مراحل تحوله بالعديد من النقائص أدت إلى عدم حدوث أي تحول أو تطور ديمقراطي حقيقي ، ليس بسب إنتشار أعمال العنف و الفوضى فحسب ، إنما أيضا لهشاشة مشهده السياسي و الاجتماعي و عدم استقراره إنطلاقا من أسباب عديدة تمثلت في نقص الشرعية أو غيابها .

و هو ما يجعل الممارسة الديمقراطية في هذه البلاد مجرد عملية شكلية لا طائل من ورائها ، ما دام التحول الديمقراطي يتطلب مجموعة من الشروط و المستلزمات و في مقدمتها وجود البيئة الملائمة لزرع الديمقراطية و إحتضانها والدفاع عليها ، و هذا لن يتحقق إلا بوجود وعي سياسي و إجتماعي كبير و ثقافة سياسية تساهم في بلورتها مجموعة من العوامل ،حيث نستشف من الدراسة أن الساحة السياسية في جنوب السودان مجموعة من الحركات و التجمعات السياسية ذات تيارات و اتجاهات مختلفة لا تعدو كونها مجرد كيانات شكلية دون إطار إيديولوجي أو تنظيم محكما ومنهج سياسي واضح ، أو سند شعبي ملائم ،ففي السياسة الطائفية و العشائرية وقع الجنوبيون في خطأ نحو تأسيس الديمقراطية ،حيث تم إعتماد سياسة خرق المراحل بالقفز على المشاكل الحقيقية التي تعاني منها جنوب السودان على غرار غياب الوعي الاجتماعي ، و تعارض القيم السائدة مع قيم الديمقراطية و تأثير العشيرة على السلوك الاجتماعي ،فضلا عن عدم تطبيق مبدأ التداول

1 أماني الطويل ، **تداعيات الموقف الامريكي من الانتخابات السودانية** ، مصر :جريدة نهضة المصرية، ،2010/04/16 ،ص 4.
2 نفس المرجع ،ص5.

السلمي على السلطة .

و من أجل بناء ديمقراطي توافقي و المحافظة على وحدة جنوب السودان و تماسكه الاجتماعي ،ضرورة عدم التمييز بين شرائحه،و إعتماد معايير الكفاءة و النزاهة و الوطنية في مقابل الاعتراف بمختلف الحقوق القومية و حمايتها .

2 - تحديات إستمرار مؤسسة الدولة في الشمال :

تعد محاولات الغرب لإعادة صياغة و تشكيل المنطقتين العربية و الافريقية ، بما يخدم أهدافه و مصالحه الاستعمارية ،نزعة متأصلة في الوجدان الغربي ، و الحالة السودانية ، و ما تطرحه من تنافس دولي واضح تمثل في صورة مصغرة للمشهد الافريقي العام في عصر الهيمنة الامريكية التي باركت عمليات التجزئة التي حدثت و مازالت تحدث في السوادن .

و لأن السودان أول دولة عربية تتعرّض للتجزئة وأكبر دولة أفريقية تواجه هذا المصير مخالفة لأدبيات منظمة الوحدة الإفريقية وجهودها الرامية على تحقيق الوحدة الإفريقية و المحافظة على أقاليم الدولة الواحدة ، فإنه يحوز أيضا إهتماما كبيرا في الفضاء العربي والأفريقي العام.[1]

و على هذا الاساس كان لابد لنا من دراسة المستجدات المرتبطة بالتفاعلات الحديثة في شمال السودان،والتى تشكل مصدرا من مصادر تهديد للنظام السياسي الحاكم و مؤسسة الدولة في الشمال.

لازالت مشكلة الطائفية تمثل خطورة على عملية الاستقرار السياسي و الاجتماعي و بناء الديمقراطية في السودان ، كونه يعيش صراعا طائفيا تقف وراءه مجموعة من الظروف و العوامل الداخلية و الخارجية ،و الطائفية في السودان وجدت ضالتها في الحياة السياسية و الاجتماعية و الثقافية كإنعكاس طبيعي لممارسات التمييز القومي و الديني من قبل النظام الحاكم و عدم تبنيه الخيار الديمقراطي كسبيل للحفاظ على توازن و تماسك المجتمع التعددي ، مما ساعد على بروز ظاهرة الانغلاق الاجتماعي و تفاقم مشكلة الاهتمام بالمحلية و الخصوصية على حساب القيم و المبادئ الوطنية ،أي سيادة قيم القبيلة و

1 مارينا اوتاوي ،مي السعداني،المرجع السابق ، ص 10 .

العشيرة و العصبية على حساب قيم المجتمع و فعاليته ، على الرغم من تطبيقات إتفاقات السلام الشامل في السودان التي لم تسفر عن نجاحات مؤثرة تساهم في إستمرار شرعية النظام السياسي وتمتعه بالقبول العام في الساحة السياسية الداخلية، وذلك النهج الإقصائي على الأصعدة السياسية والعرقية والثقافية.

فضلا عن مساهمة المعارضة بدورها في إقصاء نفسها من العملية السياسية، وذلك بطبيعة قصور أدائها السياسي لاسيّما في فترة الانتخابات ، وهي حالة من الجائز توصيفها بتوازن للضعف المنتج للأزمة والمساهم في استمرارها.

فإن أغلب الأحزاب السودانية لا تزال عاجزة عن ممارسة الدور السياسى المطلوب منها، وهى لم تتطور لا من حيث رؤاها الفكرية وبرامجها السياسية ، ولا من حيث هياكلها التنظيمية .

و في ذات السياق، أصرت حكومة المؤتمر الوطني على أن تكون اللاعب الوحيد في الأزمات الهيكلية التي تهدد كيان الدولة ومنها أزمة آبيي.[1]

هذا إلى جانب ظروف الوضع الدولي و تداعياته على الاستقرار الداخلي للشمال السوداني ، فمن خلال سياساته الرامية إلى تكريس فكرة المحاصصة الطائفية على حساب قاعدة المشاركة العامة التي قد تنجم عنها مجموعة من الأخطار والعوائق الأخرى تهدد إستمرار مؤسسة الدولة في الشمال و من ثم سوف يكون هناك تحول دون قيام نظام ديمقراطي حقيقي ومن بينها :

- التأثير على الوعي الاجتماعي ؛
- سيادة الولاءات الإثنية الطائفية و تعددها ؛
- بروز صراعات أخرى إجتماعية و حروب أهلية مع زيادة أشكال العنف ؛
- إعاقة التغيير الجذري و ترسيخ ظاهرة الاغتراب السياسي و الإجتماعي ؛
- حصر مسألة حقوق الانسان فيما هو إثني و طائفي بدرجة أولى .

1 Report N 172 , **Crisis Grope , Politics and Transition in the New South Sudan**. http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/horn-of-africa/sudan/172-politics-and-transition-in-the-new-south-sudan.aspx.

و هذا ما يتجلى في الرؤية الامريكية و موقفها من دولة السودان حيث مارست عليها أقصى أنواع الضّغوط[1]من خلال التركيز على سيناريو إعادة الفك والتركيب وهو يستهدف التقليل من مخاطر الفوضى الناجمة عن سياسة العزل و الاحتواء ؛ حيث يرمي مثل هذا التصور الاستراتيجي إلى نوع جديد من الهندسة الجيواستراتيجية في المنطقة تقوم على ما يلي:

- عزل الشمال السوداني بثقافته العربية الإسلامية الغالبة، والسماح له بالتعبير المقيد عن خياراته السياسية والأيديولوجية.

- إقامة دولة إفريقية تشمل مناطق الغرب والجنوب، ومن يدور في فلكها، ويمكن الحديث عن مناطق شرق السودان.

وفي هذه الحالة سوف يتم التأكيد على الهوية الإفريقية لهذه الدولة الجديدة،ومن ثم تكون عنصرا مهما في محاصرة منظومة الأمن القومي العربي، وقدرته على النفاذ في العمق الإفريقي.

زيادة على ذلك [2]:

- القيام بتحريض مواطني المناطق الشرقية للمطالبة بإقتسام الثروة والسلطة، وهو ما يعكس تأثير نظرية العدوى ،صحيح أنه تم توقيع إتفاق سلام 2005 ؛لينهي الصراع المسلح الذي كان يخوضه متمردي الشرق إلا أن هناك معارضة لا تزال تطالب بمزيد من الحقوق.

- في هذه الحالة يصبح ما بقي من الدولة السودانية؛ مفتقدا لإمكانيات البقاء والإستمرار، وهو ما يدفع لحالة من الفوضى في المنطقة قد تكون مبررا للقوات الدولية إلى البقاء للمحافظة على تأمين مصادر النفط،وتوفير الحماية الأمنية اللازمة لمصالح الغرب الحيوية في المنطقة.

- وإذا ما تحقق ذلك فإن الشمال سوف يفتقر إلى مقومات الدولة الحقيقية،حيث سوف يصبح مع هذه الحالة،مجرد منطقة جغرافية حبيسة يسهل إختراقها من الناحية الأمنية والاستراتيجية.

1 مارينا اوتاوي ،مي السعداني،المرجع السابق ، ص 11 .

2 حمدي عبد الرحمن حسن ، **التدخل الدولي في السودان و أثره عربيا و إفريقيا** ،جامعة القاهرة ،أنظر على الموقع : http://www.sudanjem.com تاريخ الدخول : 12/04/2016.

خصوصا وأن النظام يُعد مسؤولا عن إنتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في إقليم آبيي، كما يمارس عمليات تضييق على الحريات العامة ومنها حرية الصحافة، وهو نوع من الأداء السياسي يكون عادة ذخيرة مناسبة للغرب بقواه الرسمية وفواعله غير الرسمية ضد النظام الحاكم، فضلا عن تصنيف الحكومة السودانية في الغرب و خاصة و م أ بأنها:

- تنتهك حقوق الإنسان؛ حيث تطرح قضايا الرق، والإكراه القسري على إعتناق دين معين، أي غياب الحرية الدينية.

- إعتبار السودان دولة راعية للإرهاب؛ بحسبانها توفر مأوى لكثير من الجماعات والمنظمات الإرهابية الدولية.

- حرمان أبناء الشمال والمناطق المهمشة من حقهم في التنمية و تقرير المصير.

وقد أنتجت هذه البيئة المشار إليها جملة من الاحتقانات تشكل تحديات أساسية أمام شمال السودان في الفترة المقبلة قد تصبح مصدرًا رئيسًا لتهديد نظام الحكم رغم الدّعم الصيني له، وقد تتطوّر لتساهم في تهديد سلامة الدولة في شمال السودان وتحولها لثلاث دويلات على الأقل طبقًا لخريطة الانقسامات العرقية في الشمال، ويمكن أنْ نجمل هذه التحدّيات في النقاط التالية :

أ- تحدي السلطة ومطالب التغيير في ظل ثورات المنطقة :

شهدت الخرطوم تظاهرات محدودة طيلة العام 2011 بسبب إرتفاع أسعار المواد الغذائية،وإنقطاع المياه الذي طال أمده، وغير ذلك من المشاكل التي تؤثر على الحياة اليومية، و سيكون من قبيل المبالغة كثيراً في هذه المرحلة الحديث عن ربيع سوداني، لكن كان ثمة الكثير من دلائل التعبئة بين الطلاب ومجموعات الشباب مثل «قرفنا «، بالإضافة إلى الاستياء الغاضب من كل دوائر الحكومة ومن جمودها، وفي بلد أطاحت الانتفاضات الشعبية فيه النظام بصورة دورية قبل وقت طويل من نحت مصطلح» الربيع العربي «، لا ينبغي تجاهل الاستياء بسهولة،ومن المؤكد أن الحكومة لا تأخذ الأمر بإستخفاف، فحتى الإحتجاجات الصغيرة تواجهها شرطة مكافحة الشغب بإجراءات قمعية و سريعة .

و إن هدأت الاحتجاجات في الآونة الاخيرة ،لا تزال ثمة مشاعر إستياء في شوراع الخرطوم ، و في ولايات الأطراف في السودان ، و حتى داخل صفوف حزب المؤتمر الوطني ، ما يتسبب

في جعل الوضع الراهن مضطربا و غير مؤكد ، إذ تشير الإجراءات التي إتخذتها الحكومة السودانية حتى الآن إلى أنها غير مستعدة للإستجابة للمطالب الشعبية بإجراء إصلاحات إقتصادية و سياسية .

و مع هذا الإحتقان تشكل ثورة تونس ومصر نماذجَ ملهمة لشعوب المنطقة لتحقيق دولة الكرامة الإنسانية والحريات والعدالة الاجتماعية ، وهي المطالب التي تتطلع إليها النخب السياسية و كل الفئات في السودان بالنظر إلى إمتداد فترة حكم الرئيس الحالي، وهو سبب أصبح كافيا للمطالبة بالتغيير في ضوء المتغيرات السياسية بالمنطقة،كما يعد فشل الجبهة القومية الإسلامية في تحقيق وعودها للشعب السوداني في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية سببا آخر لبروز مطالب التغيير.[1]

وإجمالا، فإن مساهمة النظام السياسي الحالي في تقسيم البلاد أعلى نسبيا من مساهمة باقي حكومات الاستقلال الوطني، وعلى هذا الأساس فإن الساحة السياسية السودانية تشهد إرتفاع وتيرة الانتقادات للحكومة والمطالبة بضرورة الإصلاح المرتكز على أفكار تداول السلطة[2] .

ب- إنتشار الفساد و زعزعة الاقتصاد وسط الإستياء الإجتماعي:

يعد الفساد من أخطر أمراض المجتمع القاتل للدولة،و المحطم لكيانها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، ويعود أثره سلبا على حياة المواطن، حيث يتدنى مستوى تقديم الخدمات و تتعقد الاجراءات و تنعدم العدالة و الشفافية، وتهمل القدرات و الابداعات و يشل حراكها بحيث تصاب بالفشل.

و من هذا المنطلق يعتبر الفساد تحديا في وجه السياسات التنموية المسطرة من قبل الدولة و معيق لرفاهية المواطن،أصبح الفساد تعاني منه الدولة التي تمتلك موارد تساعدها على تحقيق الرخاء من انتشار الفقر فيها و ضعف الحكومة لان الايرادات العامة المحصل عليها جراء الموارد غالب ما تضيع من جراء الفساد بكل أنواعه مع غياب مساءلة الحكومة أمام المواطنين و ثمة دليل أساسي في هذا المجال على أن البلد الذي يملك إحتياطياً كبيراً من

1 مارينا اوتاوي ،مي السعداني،المرجع السابق ، ص 12 .
2 نفس المرجع ، ص 13.

الموارد (كالبترول،الغاز...)عرضة بشكل خاص للفساد، يتنج عنه في بعض الاحيان استغلال النخبة للسلطة و ثراءها بصورة غير مشروعة، و منه يكبح جهود التنمية و تخصيص الموارد لانجاز المشاريع ذات المنفعة العامة[1] .

و هذا ما تعرفه دولة السودان خاصة مع إنفصال جنوب السودان دون توقيع إتفاقات محددة في شأن النفط الذي يعتبر تحدي أمام حكومة السودان الشمالي بالنظر إلى التأثير المباشر لذلك على الموازنة العامة ومدى قدرة الحكومة على تلبية إحتياجات المواطنين وخاصّة في قطاعات الخدمات كالصحّة والتعليم، وقد ارتفعت بالفعل نسب التضخم وغلاء المعيشة .

وتحاول الحكومة حاليا الحفاظ على سعر العملة حتى لا يعاني الاقتصاد من آثار سلبية إضافية، كما تحاول إيجاد مصادر بديلة للدخل و البحث عن شركاء أخرين لتشجيع الاستثمار في السودان و هذا ما تصبو إليه العلاقات مع الصين ، لضمان اهتمامها بالتنقيب عن البترول شمالا.

ويتقاطع مع هذه الجهود الحكومية تفشي حالة فساد واضحة في الدولة إعترف بها صناع القرار و رصدتها الصحافة السودانية لحالات الفساد المستشرية في مؤسسات الدولة.

وهذا ما أشارت إليه منظمة الشفافية الدولية إلى أن السودان تقبع في مرتبة متقدمة من بين الدول الأكثر فسادا حول العالم، وطبقا للخبرات المتراكمة في الأدبيات السياسية فإن التّفاعل بين ارتفاع معدّلات الفقر والبطالة وإنتشار عمليات النهب المنظم للمال العام سوف يؤثر لا محالة في تغير كيفي و مشاركة غير تقليدية في المرحلة المقبلة بالسودان[2].

جـ- دينامية الحراك السياسي و مساراته :

تشهد السودان في الآونة الأخيرة نوع من الحراك السياسي[3] و التعبئة الاجتماعية بالإنتقال

1 وارث محمد ،**الفساد و أثره على الفقر : إشارة إلى حالة الجزائر** ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد 8 ، جانفي 2013 ،جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، ص 92 .

2 سعد عثمان مدني ، **الفساد في عهد الانقاذ**، دراسة غير منشورة تعتمد على تقارير المراجع العام للسودان و توثيق الصحافة السودانية .
على الموقع :http://www.gta.co.bw/downloads/2011_transparency_report.pdf

3 الحراك السياسي يتداخل مع غيره من المفاهيم الاخرى ذات العلاقة مثل التحرر السياسي ، و التغير السياسي ، و الحراك الاجتماعي و التعبئة الاجتماعية ،وهو يشير إلى تلك الحالة من الجمود و التدهور التي فرضت على التيارات و الجماعات

صعودا أو هبوطا من موقع إلى آخر ،أي إعادة توزيع القوة السياسية في المجتمع ، وهذا راجع إلى تأثير مجموعة من الأفراد و الجماعات في حركة النظام السياسي ،كونها تشكل جزاءا منه و هذا ما يدعو إلى القلق إزاء تمخض أنماط مختلفة من الصراع و الذي يستلزم آلية لضبطه و هي غير متوفرة في الوقت الراهن لدى السلطة السياسية في السودان .

إذ تسعى حكومة شمال السودان إلى التفاوض مع الأحزاب السياسية الرئيسة في محاولة لاحتواء الآثار المترتبة عن إنفصال الجنوب، غير أن المشكل في هذه العملية هو أن الخبرات السابقة من هذه الممارسة الحكومية الممتدة لسنوات، تشير إلى أنها لا توفر صلاحيات حقيقية للأحزاب السياسية،بل إن التحرك الحكومي إزاء الأحزاب يأخذ طابعا دراماتيكي، ساهم في تآكل مصداقية الحكومة والأحزاب معا، كونه لا يفضي إلى تغيير في المعادلة السياسية الداخلية كما لا يفضي إلى أي نوع من أنواع التداول السلمي على السلطة، ولا يساهم بالتأكيد في خفض مستوى التهديدات لمؤسسة الدولة والناجمة عن تمرد الأقاليم على المركز وبطبيعة الحال ليس له أي دور في رفع المعاناة عن كاهل المواطن العادي، وهو ما يعنى إجمالا إنسداد الأفق السياسي في السودان.[1]

في هذا السياق، بدأت ظاهرة الإضرابات الفئوية التي عرفت طريقها إلى الخرطوم وبعض المدن الشمالية،ونلاحظ تغيرا كيفيا في التعامل مع هذه الإضرابات من طرف الحكومة، فبينما كانت سياستها تتجه للقمع قبل الثورات العربية فإنها حاليا تتجه نحو محاولة الإحتواء مع وجود حالة إنقسام واضحة في صفوف رموز الحزب الحاكم إزاء وسائل التفاعل مع هذه الإضرابات الفئوية.

و إزاء هذا الوضع على الحكومة السودانية العمل بالتنمية بالمشاركة و تشجيع جميع

و القوى السياسية المختلفة باعتبارها الاكثر حيوية في المجتمع السياسي ،لفرض تغيير ما عميق و ليس شكلي و هو يتضمن تصاعد المطالب و يرتبط بظرف استثنائي يجعل له معنى خاص .

و يعرف كذلك بأنه حركة كبيرة من التفاعل بين مختلف القوى السياسية التي تتفاعل مع بعضها البعض على مختلف الاصعدة السياسية و الفكرية ، وتسعى إلى إيجاد مكان لها في الحياة السياسية ، و تعبئة مختلف طوائف الشعب للمشاركة في العملية السياسية و الانتقال بالمجتمع السياسي إلى مرتبة أعلى من التفاعل وحرية الحركة ، و حرية صنع القرار ، و المشاركة في التنظيمات و الاحزاب السياسية المختلفة دون أي قيود من السلطة السياسية .أنظر :الزغبي علي زيد ،**السياسات التنموية و تحديات الحراك السياسي في العالم العربي : حالة الكويت** ،ط1،الكويت :مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ،2015 ،ص 28.

1 مارينا اوتاوي ،مي السعداني،المرجع السابق ، ص 15.

الافراد في المجتمع على المشاركة في رسم مستقبلهم ، و أن تركز البرامج العامة على حاجات يحددها المجتمع المحلي بنفسه ، ومشاريع التنمية بالمشاركة لتضم كل الفئات و الافراد حيث يشاركون في كل مرحلة من مراحل المشروع ،بدءا بتحديد المشكلة التي يهدف المشروع معالجتها ،انتقالا إلى تصميمه و تنفيذه و رصده و تقييمه، مع إشراكهم في العملية الانمائية ليساعد في تمكينهم من المساهمة بكفاءة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ،و في ضمان الشفافية و الفعالية في توزيع الموارد [1].

و عليه تعد إشكالية بناء الدولة القومية، أو ما يشار إليه باسم أزمة التكامل القومى أكبر المعضلات التى واجهت الدول المستقلة فى أفريقيا عموماً ، لأن بناء الدولة القومية يعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيق الدولة لأهدافها الأخرى .

إن مشكلة التكامل القومى فى السودان تتمثل فى التنوع العرقى والثقافي ، مع فشل أساليب واستراتيجيات إدارة هذا التنوع .

إن العلاقة بين المجموعات المشكلة للجماعة الوطنية (عموم سكان الدولة)، وعلاقة المواطنين المحكومين بالسلطة الحاكمة هى اللبنة الأولى للبناء السياسي، كلما توطدت هذه العلاقة وكانت تكاملية ، كلما زاد البناء السياسى تماسكاً والنظام السياسى استقراراً،و الذي لا يستطيع بناءه إلا في كنف حكم راشد يراعي كل المتطلبات و يطبق جميع المعايير من أجل الأخذ بزمام الامور تأسيس نظام ديمقراطي قوامه العدالة و المشاركة و السلام .

ثالثا - الحكم الراشد كآلية لإرساء السلام :

عقب توقيع إتفاقية السلام في 2005 تجتاز السودان اليوم مرحلة خطيرة في تاريخها وهي مرحلة التحول الديمقراطي وتأسيس للحكم الراشد و الاستناد للخيار العقلاني الرشيد الذي يمكن خلاله إتاحة أكبر فرصة للمواطنين في حكم أنفسهم بأنفسهم من خلال الدستور المعبر عن هويتهم السودانية ، وفي الواقع فإن هناك عوامل كثيرة من الجهل ومن الغرض معا قد تزيف الدستور وتعوق مساعي الشعب السوداني للظفر بمصالحه الحقيقية ومن تحقيق الحكم الديمقراطي الراشد، ولذلك يجب أن يحرص كل واحد منهم على هذا

1 اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ، **موجز السياسات ، المشاركة في عمليات السياسات العامة : سبل جديدة للمشاركة العامة في المنطقة العربية بعد الحراك الشعبي** ،العدد 3 ، الامم المتحدة ،2013 ،ص 1.

الشعب وعلى كيانه من التفتت والتضليل الذي يمارس باسمه كثيرا، وذلك بحماية الحقوق الأساسية، من خلال تنويره دائما بما يجري حوله، وتقديم المعلومات الصحيحة ليكون علي بينة من أمره، الحقوق الأساسية التي يجب أن تكون في دستوره الدائم للحكم الراشد هي:[1]

حق في الحياةالكريمة وحق الحرية وما يتفرع عليهما منحقوق أخرى والحقوق الإقتصادية و الاجتماعية و السياسية والمدنية و حرية المعتقد وحرية الرأي ويتفرع على هذه الفروع فروع كثيرة غرضها المعيشة الكريمة ينص عليها الدستور ويستوعبها القانون .

ومن أهم الوسائل لتحقيق الحكم الراشد[2] المشاركة، وإجراء الإنتخابات الحرة والنزيهة، وإتاحة الفرصة لمساهمة المجتمع المدني في الحياة السودانية بصورة عامة، وذلك لأن الغرض الأساسي للحكم الرشيد هو تحقيق التنمية البشرية والتي ما التنمية الإقتصادية إلا وسيلة لها، فالمشاركة مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح والديمقراطي[3]، وهي مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية كما يفهمها ويسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المشاركة تعني أن يكون دور ويجب أن تكون لجميع الرجال والنساء رأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، وهذا النوع من المشاركة الواسعة يقوم على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة، ولكي تكون المشاركة فعالة، يجب أن يتوفر لأعضاء الجماعات فرصة وافية ومتساوية لإدراج مطالبهم على جدول أعمال الحكومتين، ولطرح إنشغالتهم تعبيرا عن الخيارات التي يفضلونها كحصيلة نهائية لعملية صنع القرار.

إذ يتألف مفهوم **التنمية البشرية** الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ثلاثة عناصر رئيسية هي:[4] **تنمية الانسان**، أي تعزيز القدرات البشرية والصحة لكي يتمكن

1 بلقاسم زايري ، **تحسين إدارة الحكم و محاربة الفساد شرط التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 345،نوفمبر 2007 ، ص 52.

2 الحكم الراشد هو» أسلوب و طريقة الحكم و القيادة،تسير شؤون منظمة قد تكون دولة ، مجموعة من الدول، مجموعات محلية،مؤسسات عمومية أو خاصة،فالحاكمية ترتكز على أشكال التنسيق ،التشاور ،المشاركة و الشفافية في القرار».أنظر :

بوزيد سايح،**معضلة الفساد الاداري و تدابير موجهتها من خلال معايير الحكم الراشد**،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع بعنوان:تحديات الجماعات المحلية و تطوير أساليب تمويلها،جامعة يحي فارس،المدية،يومي 10 و 11 مارس 2010.

3 فارس رشيد البياتي،**التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، الاردن:(دار زهران للنشر و التوزيع،)2008،ص 8.

4 حسينة رحوي، **دراسة النظام المؤسساتي في الجزائر من خلال الحكم الراشد و حوكمة الشركات:دراسة حالة المؤسسات العمومية في الجزائر** ،رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة أبي بكر بلقايد ،2008،ص 84.

الناس من المشاركة الكاملة في مختلف نواحي الحياة، **والتنمية من أجل الانسان**، بمعنى توفير الفرصة لكل الناس للحصول على إكتساب حصة عادلة من المنافع الناتجة عن النمو الاقتصادي، **والتنمية الانسانية**، بمعنى توفير الفرصة لجميع أعضاء المجتمع للمشاركة في تنمية مجتمعهم. التنمية الانسانية من خلال زيادة مشاركة الناس ليست ممكنة ما لم يتوفر توزيع القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع في المجتمع.

فهذا التوزيع يمكن الناس من التأثير على الأداء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وهذا الأداء ركن أساسي في التنمية البشرية، وهذه الرؤية للتنمية البشرية ترى ضمنا أن للناس الحق في أن تتاح أمامهم سبل متنوعة لممارسة السلطة، ويوحي المنطق الكامن خلف هذه الرؤية بأن المشاركة وسيلة وغاية في آن واحد، وأن تطبيق اللامركزية على الصعيد الحكومي أمر مرغوب لذاته، وتتفاوت الآليات التي يمارس الناس نفوذهم من خلالها تفاوتا كبيرا، فيمكن للناس كأفراد أن يدلوا بأصواتهم في الانتخابات أو أن يمارسوا الأنشطة التجارية، ويمكنهم كجماعات أن يؤسسوا منظمات مجتمعية مختلفة الأنواع أو أن ينضموا إلى الاتحادات المهنية أو إلى الروابط والجمعيات الإثنية. وتمنح مستويات المشاركة المرتفعة للقدرات والإبداع البشري تعبيرا طبيعيا، وتسمح للجماعات وللأفراد بأن يحققوا ذاتهم وأن يشعروا بالإنجاز.

نجد في معظم المجتمعات عددا من الجماعات المهمشة بشكل دائم من حيث فرصها في المشاركة، وتضم هذه الجماعات بشكل ثابت الفقراء والنساء والأطفال والأقليات الدينية والإثنية، وسكان الريف، والمعوقين، وهذه الجماعات هي الأقل تمكينا في المجتمعات. ويقدّر تقرير التنمية البشرية لعام 1993 أن أكثر من 90 بالمئة [1]من سكان العالم يعجزون عن فرض أي تأثير حقيقي على الأداء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمجتمعات التي يعيشون فيها. ولهذا السبب فإن إعطاء حق التعبير للناس عبر زيادة مستويات مشاركتهم يشكل تحديا رئيسيا يواجه عملية التنمية. وتعتبر المساواة في إمكانية المشاركة وفي الفرص مقومات رئيسية لهذه الرؤية للوضع الانساني، وسوف تجد الحكومات أنها بحاجة للبحث عن حلول

1 محمد خليفة ، **إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة جيجل ،الجزائر ،2008 ،ص7 . على الموقع :
http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_5.pdf

مقبولة ثقافيا لقضايا المشاركة الشعبية لكي تتمكن من التعامل مع الحاجات والتطلعات البشرية بعدل وبدون إبطاء. وتشمل الاعتبارات الرئيسية في هذا السياق مدى وطبيعة اللامركزية في الإدارة العامة، ومقدار التشجيع الذي يعطى لتأسيس منظمات المجتمع المدني ولاستقلالها الذاتي[1].

تمثل المنظمات الشعبية مصالح أعضائها وتنزع إلى إقامة هياكل تنظيمية تقوم على المشاركة، فالمجتمع المدني هو الجزء من المجتمع الذي يربط الأفراد بالمجال العام وبالدولة، أما منظمات المجتمع المدني فتعمل على توجيه مشاركة الناس في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنظمهم في جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة وللتمكن من الوصول الى الموارد العامة، وخصوصا بالنسبة للفقراء[2].

والأمر الأهم تسهل الشبكات المدنية مأزق العمل الجماعي عبر مأسسة التفاعل الاجتماعي، وتقلل من الانتهازية، وتعزز الثقة، وتسهّل التعاملات السياسية والاقتصادية. كما تزيد الشبكات المدنية المطورة جيدا تدفق المعلومات، مع العلم بأن المعلومات تشكل أساس التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي الموثوق وأساس مشاركة أعضاء المجتمع المدني في الحياة العامة. وتشمل المشاركة حرية تأسيس الجماعات الدينية والروابط المهنية وغيرها من المنظمات التطوعية ذات الأهداف الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية. فالمساعدة الفنيّة الموجهة إلى هذا النوع من المنظمات والجمعيات والتي غالبا ما تقدّم من خلال المنظمات غير الحكومية طريقة فعالة للوصول إلى الفقراء وغيرهم من الجماعات المهمشة. هذا ويشدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عند صياغته وتنفيذه للبرامج والمشروعات المعنية بالحكم على المشاركة وعلى قيام إجماع حول هذه البرامج والمشروعات. ويركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بنائه للقدرات الاستراتيجية الوطنية على البرامج ذات الاستمرارية والتي يشكل الناس محور إهتمامها، وخصوصا المهمشين منهم.

من أجل تحقيق أوسع مشاركة ممكنة، يؤيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأييداً شديداً اللامركزية الإدارية، فإن تفريع الحكومة المركزية من المستوى الوطني إلى الأقاليم

1 أحمد شكر الصبيحي ،**مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ،ط1 ،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،2000،ص 18 .
2 جميل مطر ، علي الدين هلال ، **النظام الاقليمي العربي :دراسة في العلاقات السياسية العربية** ، ط3،بيروت : (مركز درسات الوحدة العربية ،1983)،ص209.

والمقاطعات والمدن والبلديات والمناطق الريفية والمستوطنات والمجتمعات المحلية أمر يمكّن الناس من المشاركة في عمليات الحكم بشكل مباشر أكثر، ويساعد على تمكين الجماعات التي إستبعدت سابقا من عملية صنع القرار، وبهذه الطريقة يمكن لدولة ما أن تخلق فرصا منصفة لجميع مواطنيها وأن تحافظ على استمرارية هذه الفرص. ويشجع التواصل الأقرب بين المسؤولين الحكوميين والمجتمعات والمنظمات المحلية أيضا على تبادل المعلومات التي يمكن استخدامها لصياغة برامج تنمية مبنية وفق الحاجات والأولويات المحلية، مما يجعلها أكثر فعالية وديمومة أو إستمرارية.

في دراسة للبنك الدولي بخصوص الحكم الراشد في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، حددت معيارين:

- المعيار الاول : حكم القانون والمساواة وحق المشاركة والفرص المتساوية للاستفادة من الخدمات.

- المعيار الثاني : التمثيل والمشاركة والتنافسية والشفافية والمساءلة. وذهبت دراسة ثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتأكيد على أربعة معايير هي دولة القانون وادارة القطاع العام والسيطرة على الفساد وخفض النفقات العسكرية في حين أن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة PUND ركز على تسعة معايير وهي :المشاركة ، حكم القانون، الشفافية ، حُسن الاستجابة، التوافق ، المساواة ، الفعالية ، المحاسبة والرؤيا الاستراتيجية.

وبالطبع لا يمكن الحديث عن هذه المعايير دون سلام وإستقرار سياسي ، ووجود مؤسسات وتداول سلمي للسلطة وإقرار بالتعددية وإنتخابات عامة دورية وإدارة إقتصادية ومشاركة شعبية.

نستطيع القول إن المجتمع القائم على المشاركة شرط مسبق للتنمية في عالم اليوم، فالمشاركة تمكن المجتمع من الإستخدام الأمثل لطاقات وقدرات أفراده وجماعاته المنظمة، فهي تدعو إلى إعطاء دور أكبر للمجتمع المدني، وتوجب تطبيق اللامركزية على صعيد الإدارة العامة أو الحكومية، وتمكن المواطنين من المشاركة في بنية السلطة ومن التأثير على السياسات الاجتماعية، وأخيرا تحرر المشاركة قدرات المرأة وتفسح المجال أمام تنمية تراعي النوع الاجتماعي (الجندر).

الخاتمة :

تعد مسألة السلام المتساند بين دولة السودان و جنوب السودان من القضايا ذات الاهمية لما لها من ردود أفعال إيجابية ، كونها حساسة تراعي إستمرارية الدولة و الأنظمة القائمة على تسييرها في جو مفعل بالتعايش السلمي يسوده التعاون وسياسة حسن الجوار التي لا تتحقق إلا عن طريق بناء علاقات متينة تراعي الاخوة و وحدوية الشعب المنفصل إقليميا المتداخل عشائريا قبليا إقليميا ،بالإضافة إلى السعي نحو الأخذ بتجارب الدول السباقة في بناء مؤسسات دولة قوية تطبق مساعي الديمقراطية و معايير الحكم الراشد من مشاركة كافة الأطياف و الطبقات في عملية البناء و التأسيس لغد هدفه مشروع تنموي تلاحم إقتصادي ينهض بالدولتين و يضع حد للإنشقاقات السياسية.

ولا تزال رؤية السودان الجديد سديدة فاعلة ولها من مكامن القوة والإلهام ما يمكنها من بناء دولة تتوفر لها مقومات البقاء وتستند إلى المواطنة والاعتراف بالتنوع وبقيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية،و زيادة على ذلك فهي رؤية قادرة على تحقيق السلام والمصالحة الوطنية على أساس العدالة،وعلى إثر انفصال جنوب السودان، لا يزال السودان بلدا زاخرا بالتنوع كما كان من قبل الانفصال، فإن ما يجمع السودانيين جميعا البلد الواحد بغض النظر عن انتماءاتهم الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية أو النوع أو الانتماء الجغرافي.